مرئيات التخطيط اللغوي : عرض ونقد

د. فواز محمد الراشد العبد الحق
جامعة اليرموك

هدف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى التعريف بعلم التخطيط اللغوي (Language Planning) ومجال اهتماماته ، وإلى دراسة بعض المفاهيم والمعطيات التخطيطية اللغوية التي سادت في النصف الثاني من هذا القرن دراسة نقدية ، ودراسة مدى تأثر علماء التخطيط اللغوي بالفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد آنذاك ، حيث قامت دعائم هذا العلم على أسس نظرية التطوير (Development) والتحديث (Modernization) . ولتحقيق هذه الأهداف سوف يقوم الباحث بما يلي :

١ ـ التعريف بالتخطيط اللغوي ومجالاته بإيجاز .

٢ ـ عرض المعطيات والمسلمات النظرية للتخطيط اللغوي .

٣ ـ تفنيد هذه المعطيات والمسلمات في ضوء تطبيقاتها على الواقع .

أولاً : التخطيط اللغوي

يقدم الباحث عرضاً موجزاً لتعريف التخطيط اللغوي وأهدافه ومجالاته وتطبيقاته حتى يكون للقارئ إلفة بالمعطيات والمسلمات التي سوف يناقشها فيما بعد .

يعد التخطيط اللغوي فرعاً من علوم اللغويات الاجتماعية التي تعنى بدراسة علاقة اللغة بالمجتمع ومدى تأثر كل منهما بالآخر . ويعنى التخطيط اللغوي بدراسة المشكلات التي تواجه اللغة سواء أكانت مشكلات لغوية بحتة ، كتوليد المفردات وتحديثها وبناء المصطلحات وتوحيدها ، أم مشكلات غير لغوية ذات مساس باللغة واستعمالها وإيجاد الحلول لتلك المشكلات .

يقول العالم هاوجن (Haugen, 1955 : 209) إن أول من استعمل مصطلح التخطيط اللغوي هو العالم فنراخ (Weinreich) عنواناً لندوة عقدت في جامعة كولمبيا عام ١٩٥٧ . والحقيقة أن أول من كتب بطريقة علمية في هذا العلم وألف فيه هو العالم هاوجن في مقالته الموسومة بـ « تخطيط اللغة المعيارية في النرويج الحديث » ، عام ١٩٥٩ . ولقد عرّف آنذاك هاوجن التخطيط اللغوي بأنه عملية تحضير الكتابة وتقنينها وتقعيد اللغة وبناء المعاجم ليستدل ويهتدي بها الكتاب والأفراد في مجتمع غير متجانس لغوياً .

بدأ هذا العلم يظهر إلى حيز الوجود في مطلع الخمسينيات من هذا القرن ، وكان أحد الأهداف الرئيسة لهذا العلم هو إبراز دور اللغة في بناء الدول بعد مراحل الاستعمار التي تعاقبت على دول العالم الثالث كما ظهر في أعمال فشمان ، وفيرجسون وداس جوبتا عام ١٩٦٨ ، تحت عنوان المشكلات اللغوية في الدول النامية (Fishman, Ferguson and Das Gupta, eds. (1968) Language Problems of Developing Nations) .

كان اهتمام التخطيط اللغوي منصباً على معالجة المشكلات اللغوية التي نجمت عن طمس الهوية اللغوية والقومية لبعض الدول المستعمرة ، حيث حلت بعض اللغات العالمية كالإنجليزية والفرنسية محل اللغات القومية ، والوطنية ، والمحلية . وخير مثال على ذلك ما حدث في دول إفريقية وآسية فقد تم إقصاء هذه اللغات عن أداء الوظائف المرتقبة منها . لذا كان تركيز التخطيط اللغوي على العمل الجاد والمنظم نحو إيجاد حلول مدروسة لتلك المشكلات اللغوية حسب حجمها ونوعيتها ، ثم اتجهت الجهود بعد ذلك في السبعينيات إلى مأسسة (Constitutionalized) التخطيط حيث قامت مؤسسات على مستوى دولي ووطني

ومحلي لتشرف على عملية التخطيط اللغوي ، كرسم السياسات اللغوية ، والخطط اللازمة لتنمية اللغات وتطويرها ، واختيار لغات واسعة الانتشار للتجارة والعلاقات الدولية . وبدأ ذلك الاهتمام واضحاً في كتاب روبن ويرنود عام ١٩٧١ بعنوان : هل يمكن تخطيط اللغة ؟

(Rubin & Jernudd, eds. (1971) Can Language Be Planned ?

ولقد كان الإثبات هو الجواب وذلك من خلال المقالات التي تضمنها الكتاب . ومما يجب ذكره أن علم التخطيط اللغوي هو نتاج تضافر جهود علماء الاجتماع ، والتربية ، والإنسان ، والاقتصاد ، واللغة ، والسياسة ، فهو علم يقوم على نظام تكاملي (Interdisciplinary) تشترك فيه جل العلوم الإنسانية ، لأنه يتعامل مع اللغة ، واللغة إرث الجميع وليست ملكاً لأحد ، وهكذا فلا بد من تضافر علوم شتى وتعاونها لإنجاح مهمات المخطط اللغوي .

ومن الجدير ذكره أن ظهور علم التخطيط اللغوي قد تزامن مع تقدم العلوم الاجتماعية والاقتصادية ، مما أدى إلى تأثر علماء التخطيط اللغوي بتلك العلوم وخصوصاً تلك التي تبحث طرق تطوير دول العالم النامية وتحديثها اقتصادياً ، واجتماعياً ، وتربوياً ، وثقافياً ، وعلمياً ، ولغوياً . وهكذا نرى أن هذا التزامن أدى إلى تأثر علم التخطيط اللغوي بمعطيات العلوم المعرفية المتعددة كالاجتماع ، والاقتصاد ، والسياسة ، والتربية ، والنفس واللغويات . وليس من الغريب أن نرى هذا التكامل بين العلوم لأن مدارها هو الإنسان ، وهذا الإنسان لا يستغني عن لغة يعبر بها عن أفكاره ، وحاجاته ، وثقافته ، وحضارته . وما هدف التخطيط اللغوي إلا حل المشكلات اللغوية وغير اللغوية التي تعترض الإنسان بوصفه فرداً ، والشعوب والدول بوصفها مجموعات بشرية تتفاعل بعضها مع بعض . إن الارتباط الحيوي والعضوي بين الإنسان

واللغة هو الذي أعطى دراسة اللغة ومشكلاتها الأهمية القصوى الخاصة بها أو المتعلقة بمستخدميها . ومن الجدير ذكـره أن الدراسات المتعلقة بالمشكلات اللغوية وحلولها في مختلف البلدان قد أفرزت أدباً جماً وقدمت أطراً نظرية تجعل من التخطيط اللغوي علماً له أصوله وتطبيقاتـه وفوائده الجمـة . ولقد فصل موشي ناهير (Moshe Nahir) تطبيقات التخطيط اللغوي فيما يلي :

١ ـ التنقية اللغوية : (Language Purification)

وتهدف جهود المخططين اللغويين في هذا المضمار إلى تنقية اللغة من الغرائب والشوائب والدخيل ، ومثال ذلك ما حدث للغة الفرنسية عن طريق ما قام به مجمع اللغة الفرنسية ، حيث كان الهـدف هو المحافظة على هويـة الشعب الفرنسي ووطنيته (Frenchness) . ولتحقيق ذلك قام المجمـع بتأليف المعاجـم والمصطلحات لمراعـاة السلامة اللغوية . وحتى تتم الفائدة قام المجمع الفرنسي بتعميم نتاجاته على المدارس والجامعات ، وتم إلزامها بتنفيذ قراراته . وبعد أن فرغ المجمع من هذه المهمة ، اتجه إلى تطوير المفردات والمصطلحات ، وتحديثهما ، وتوليدهما حتى تواكبا ركب التفجر المعرفي .

٢ ـ إحياء اللغات الميتة أو المهجورة : (Language Revival)

ومثال ذلك ما حدث للغة العبرية في الكيان الصهيوني عن طريق إنشاء مجلس لغوي تطور فيما بعد إلى مجمع لغوي أخذ على عاتقه إحياء لغة مهجورة لقرون طويلة توحد أشتات اليهود غير المتجانسين لغوياً ، ولقد تم ذلك عن طريق تدريس العبرية من خلال العبرية نفسها حيث استعملت نصوص ميسرة ومفردات مفسرة ، وبعد شيوع استعمال العبريـة . اتجهت أنظار المجمعيين إلـى تقييس اللغة العبرية (Standardization) وتأطيرها (Codification) وتحديثها (Modernization) ، حيث تم انبعاثها من جديد بعد قرون من الترك والهجران .

٣ ـ الإصلاح اللغوي : (Language Reform)

ومثال ذلك ما حدث للغة التركية ، فلقد كانت تكتب بحروف عربية ، ثم اتخذ مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٧ قراراً بتتريك اللغة التركية عن طريق نقل حروفها إلى اللاتينية وتنفيذاً لهذا القرار تم إنشاء مجلس لغوي يتولى إنجاز هذه المهمة ، وتم تنقية اللغة التركية جزئياً من اللغة العربية والفارسية ، وذلك من خلال تأليف المعاجم ، وتوليد المفردات ، وتطويرها ، وبناء المصطلحات وذلك بالتعاون بين وزارة الإعلام ، والمدارس ، والجامعات التركية لاستيعاب نشر ما تم تتريكه وتمثله .

٤ ـ التقييس اللغوي : (Language Standardization)

ومثال ذلك ما حصل في زنجبـــار في شرق إفريقية ، عندما تبنت زنجبـــار اللغة السواحلية لغة وطنية من بين العديد من اللهجات المنتشرة هناك . ولتحقيق هذا الهدف تم إنشاء جمعية لغوية عامة ، من أجل اختيار لهجة شائعة تحتل مكانة مقبولة في نفوس مستعمليها لتصبح لغة المدرسة ، ولإنجاز هذا الهدف تم تأليف المعاجم وتأطير القواعد لسواحلية شرق إفريقية .

٥ ـ تحديث المفردات وتطويرها : (Lexical Modernization)

ومثال ذلك ما حـــدث في سويسرا للغـــة السويدية ، حيـث تم إنشاء مركـــز المصطلحات الفنية من أجل تنسيق المصطلحات المحدثة ، وتوحيد بنائها ونشرها ، وتعميم استعمالها .

هذا ويرى الباحث أن هناك هدفاً سادساً للتخطيط اللغوي لم يذكره المشتغلون بهذا العلم ، ألا وهو إحلال اللغات القومية محل اللغات الأجنبية ذات الانتشار الواسع في الجامعات الوطنيـــة . ولعل التجـــارب التي قامت بها بعض دول العالـــم كاليابان ،

والصين ، وفرنسا ، وروسيا ، وفيتنام ، وإسرائيل ، وسورية ، من الأدلة الدامغة على إمكانية القيام بهذه المهمة المصيرية ، وعلى ارتباط اللغة بحركات التقدم العلمي والحضاري . فلنأخذ التعريب بوصفه عملية تخطيط لغوي مثالاً على تبني اللغات القومية .

التعـريـــب

أوضح غنيم (١٩٨٩ : ٦٤ ـ ٦٥) أن للتعريب ثلاثة معان :

١ ـ يدل على استعمال العرب ألفاظاً أعجميـة على طريقتهم في النطق واللفظ ، وهو مصطلح قديم . وعن هذه الطريقة دخلت اللغة العربية آلاف الألفاظ الأعجمية التي سميت « دخيلة » .

٢ ـ يقصد به الترجمـة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربيـة ، وينصرف إلى ترجمة العلوم والآداب ، والفنون ، وسائر الترجمات الأخـرى .. وهكذا تكون كلمة « تعريب » هنا مرادفة لكلمة « ترجمة » ، وكلمة « معرب » بمعنى « مترجم » . ويعكس التعريب في هذا السياق كلمة « التعجيم » ، أي نقل الأثر من اللغة العربية إلى أية لغة أعجمية .

٣ ـ جعل اللغة العربية لغة حياة الإنسان العربي كلها ، لغة الفكر والشعور ولغة العلم والعمل ، بها يعبر عن مكنونات نفسه وخلجات قلبه ، وومضات فكره ، بها يتعلم ويعلم ، ولا ينتقص من مقامها تعلم لغة أخرى أو أكثر . إنها أداة للتفكير وأداة للتعبير .

أما الصيادى (١٩٨٥) فيعرف التعريب اللفظي بأنه عملية صرفية قياسية تعتمد لفظة أصلها غير عربي تضم إلى اللغة العربية ، بشرط وزنها على أحد الأوزان العربية . وكذلك يهتم التعريب بإيجاد مقابلات عربية للألفاظ الأجنبية ، لتعميم

اللغة العربية واستعمالها في كل الميادين المعرفية ، وبهذه النظرة الجديدة التي قدمت التعريب النفسي الفكري على التعريب اللفظي ، يكون المفهوم الجديد قد اكتسب صبغة إنسانية شاملة تعنى بالفرد العربي وبمصيره . وهكذا نجد أن تعريب الألفاظ لا يجدي نفعاً إذا ما بقيت العجمة هي المسيطرة على العقلية ، وإذا ما انسلخ الفرد تدريجياً عن المجموعة التي ينتمي إليها . إذن ، فالتعريب يشمل تعريب التعليم ، والإدارة ، والاجتماع ، والسياسة ، والفكر ، والاقتصاد . وهكذا نجد أن التعريب يتطلب جمعاً بين الأصالة والمعاصرة من حيث نقل الأفكار والمعاني بكل معطياتها من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية مع توخي الإفادة من مادة الموضوع ، وعرضه بأسلوب اللغة العربية من منظور فكري إسلامي وهذا يتطلب التحصن بالإسلام ، والتمكن من اللغة العربية ، واللغة الأجنبية والمادة العلمية البحتة . وهذا هو التأصيل العلمي المطلوب الذي يغني اللغة ، والتراث ، والحضارة .

وهكذا نجد أن عملية التعريب بعد آخر للتخطيط اللغوي حيث ينصب اهتمام المشتغلين في التعريب على رسم سياسة لغوية ، ترفع من مكانة اللغة العربية في نفوس شعوبها وهذا ما يسمى (Arabicization Policy) وعلى توليد المفردات وبناء المصطلحات وتحديثها . وتمثل التفجر المعرفي وهذا ما يسمى (Arabicization Corpus) .

لذا نرى أن التعريب عملية منظمة ومدروسة تهدف إلى حل المشكلات التي تواجه اللغة العربية ، وهي عملية مؤسسية (Constitutionalized) حيث تتولاها مجامع اللغة العربية في مصر ، وسورية ، والعراق ، والأردن ، ومكتب تنسيق التعريب في المغرب .

ومن الجدير ذكره أن الدراسات والخبرات التخطيطية اللغوية قد أقرت مجموعة من النظريات والأطر التي أصبحت أساساً لهذا لعلم . وسوف أذكر باختصار أشهر تلك النظريات :

١ ـ نظرية هاوجن : (Haugen, 1966) وتشمل :

أ ـ اختيار المعيار أو النمط اللغوي . (Norm Selection)

ب ـ التأطير اللغوي (Codification)

جـ ـ الإغناء المفصل للاختيار اللغوي (Elaboration)

د ـ التنفيذ والاستعمال لما تم اختياره وتأطيره ، وإغناؤه .

٢ ـ نظرية فيرجسن (Ferguson, 1968) وتشمل :

أ ـ الترسيـــم (Graphization)

ب ـ التقييس (Standardization)

جـ ـ التحديـــث (Modernization)

٣ ـ نظرية نوستبني (Neustupny, 1970) وتشمل :

أ ـ عمليات التنمية اللغوية (Cultivation Processes) وتشمل :

١ ـ التأطيـــر (Codification)

٢ ـ التـنميـــة (Cultivation)

٣ ـ الإغنـــاء والتفصيـل (Elaboration)

ب ـ مشاكل التنمية اللغوية (Cultivation Problems) وتشمل :

١ ـ التـنفيـــذ (Implementation)

٢ ـ التـــأطيـــر (Codification)

٣ ـ الإغنـــاء والتفصيـل (Elaboration)

٤ ـ المعالجة أو التنمية اللغوية (Treatment/Cultivation)

ومما تجدر ملاحظته تعدد المصطلحات والمسميات لعمليات التخطيط اللغوي عند مختلف علماء التخطيط اللغوي وهذا مؤشر على أن هذا العلم لم يستقر بعد ، وهو في طور تكوين الأسس النظرية التي تفسر ظاهرة التخطيط اللغوي ومشاكله وطبيعته ونمطيته . لذا فإن الباحث يرى أن فهم النظريات السابقة يتم من خلال اعتبار مراحل التقييس عند هاوجن عمليات للتخطيط اللغوي ، واعتبار مراحل التطوير عند فيرجسن نتاجات للتخطيط اللغوي ، حيث إن اختيار لغة معيارية يحتاج إلى اختيار نمط لغوي (Norm) ثم يؤطر ذلك النمط ويفصل وينفذ ، ويرسم ، ويقيس ، ويحدث ، وهكذا نجد أن التنمية اللغوية عند نوستبني تعد عمليات التخطيط اللغوي عند هاوجن مشكلات للتخطيط اللغوي ، ويرى كذلك أن نتاجات التخطيط اللغوي هي بمثابة العمليات التخطيطية (Eastman, 1983) .

٤ ـ نظرية تاولي : (Tauli, 1968) .

وتقوم هذه النظرية على أساس أن اللغة ومكوناتها أداة يمكن تقويمها ، وتغييرها ، وتصحيحها ، وتحسينها . يرى تاولي أن تنمية اللغة وتقييسها يتطلب وجود لغة معيارية مثالية تتصف بالصفات التالية :

١ ـ الوضوح : حيث تؤدي اللغة المثالية رسالتها وهدفها بوضوح تام ، وتعبر عن المعاني المطلوبة وظلالها دون غموض .

٢ ـ الاقتصادية : تعبر عن كل المعاني بأقل الوسائل وأقصرها ، وتمتاز بالسهولة واليسر لدى كل من المتكلم والمستمع ، هذا بالإضافة إلى قلة عدد الوحدات اللغوية وقصر التراكيب المتداولة وبساطتها .

٣ ـ المسحة الجمالية : يفترض في اللغة المثالية أن تحتوي على كل عناصر الجمال اللغوي والتعبيري من حيث تناغمها ، والتماثل بين الألفاظ والمعاني ، وشاعريتها وإثارة كوامن النفس البشرية وانفعالاتها .

وهكذا نجد أن هذه المتطلبات التي ذكرها تاولي مثالية غير قابلة للتطبيق ، وهذا ليس بغريب ، لأن تاولي نظر إلى اللغة بوصفها أداة يمكن تحسينها ، وتجميلها ، وتغييرها ، لتلائم أذواق مستعمليها . لذا نجد أن تاولي يعرف التقييس اللغوي ، بوصفه ظاهرة تخطيط لغوي ، بأنه طريقة إجرائية لتنظيم لغات موجودة أو تحسينها أو إيجاد لغات محلية أو عالمية جديدة ، فكما نصنع الأدوات اللازمة للمعيشة اليومية ، نستطيع أن نصنع اللغة التي تناسب أذواق الناس وحاجاتهم ، ويرى تاولي أن اللغة أداة مطاوعة بأيدي العالم اللغوي يحورها كيفما شاء لا كيفما يريد المجتمع ، وهذه نظرة مثالية غير واقعية ولا متحققة .

ثم يضيف تاولي أن المخطط اللغوي يجب أن يكون على علم كامل وشامل بالنظام اللغوي للغة المراد التخطيط لها حتى يتمكن من إجراء التحسينات والإضافات اللغوية اللازمة ، وقد غاب عن ذهنه أن اللغة هي إرث المجتمع وأن تطوير اللغة يحتاج إلى تضافر جهود مختلف المختصين بالعلوم المعرفية . فلا يملك فرد صنع لغة ما ولا تحسينها ؛ لأن تلك اللغة لا تقتصر على الاستعمال الفردي فقط . وهذا الحال يشبه استعمال جهاز الهاتف ، فامتلاك هاتف واحد ليس له قيمة على الإطلاق ، بل إن القيمة تبرز من توسيع شبكة الهاتف ليمتلكه معظم الناس ، حتى يصبح لتداوله قيمة .

ثانياً : المعطيات والمسلمات النظرية للتخطيط اللغوي

قد رأينا أن علم التخطيط اللغوي يقوم على تضافر جهود العلوم الإنسانية ، والاجتماعية ، وتعاونها ، وتفاعلها . ولقد عدت هذه الميزة من المتطلبات الضرورية لإنجاح أية عملية في التخطيط اللغوي . لقد رأينا أن جوهر التخطيط اللغوي ينصب على حل المشكلات اللغوية ، وغير اللغوية ، التي تواجه فرداً أو مجتمعاً ، بطرق علمية مدروسة ومنظمة . وهكذا فإن محور التخطيط اللغوي هو الإنسان وحل مشكلاته

اللغوية . رب سائل يسأل : هل استطاع علم التخطيط اللغوي أن يكوّن مرئيات ومعطيات ثابتة على الرغم من حداثة نشأته ؟ ما مدى صحة هذه المرئيات والمعطيات في ضوء واقع اللغة العربية صاحبة التراث والتاريخ العريق ؟ وفي ضوء عملية التعريب بوصفها ظاهرة تخطيط لغوي تهدف إلى نشر استعمال اللغة العربية في كل منحى من مناحي الحياة ؟

هل تأثر علماء التخطيط اللغوي بمدرسة فكرية بعينها ، أو أنهم استطاعوا التوصل إلى عموميات عامة تصلح أساسيات للتخطيط اللغوي ؟ وما مدى هذا التأثر ؟

لقد أثبتت الدراسات الإنسانية أن لكل علم من العلوم مرئيات ومعطيات أصبحت على مر الأزمان وتقدم العلوم بديهيات وحقائق عامة . فهل حقق التخطيط اللغوي هذه المسلمات ؟ وما مدى مصداقية هذه المرئيات ؟ وهل ترقى إلى درجة الثوابت المسلمة ؟ هل تحيز علماء التخطيط اللغوي عندما نادوا « بالتغريب » (Westernization) ؟ ولماذا لم يلفتوا نظر الدارسين والعاملين في التخطيط اللغوي إلى تجربة أهل اللغة العربية في التطوير والتنمية وبناء المصطلحات وتوليد المفردات ؟ وهل كان بإمكان العرب أن يقدموا أنموذجاً فريداً في هذا المضمار تسترشد به اللغات في مختلف أصقاع المعمورة ؟ هذه مجموعة تساؤلات سوف يحاول الباحث الإجابة عنها في هذه الدراسة .

لقد بدأت عمليات التخطيط اللغوي في اللغة العربية قبل أربعة عشر قرناً ، أما تاريخ التخطيط اللغوي من منظور غربي فلا يتجاوز منتصف هذا القرن ، وبالتحديد منتصف الخمسينيات عندما استعمل فيه مصطلح التخطيط اللغوي على يد العالم فنراخ (Weinreich) . فهل سيفيد العاملون في التخطيط اللغوي من تجربة الشرق في إغناء معطيات التخطيط اللغوي وحقائقه ؟ لماذا لا يطالب « بالتشريق » (Easternization)

بدلاً من « التغريب » (Westernization) ؟ ولا سيما أن الدراسات تشير إلى سبق اللغة العربية في التاريخ والتخطيط ، والتقييس ، والتطوير ، والتحديث ، وبناء المعاجم ، وتوليد المصطلحات . هذا ويجب ألا يغرب عن البال أن تلك اللغة التي استوعبت رسالة فكرية كانت ثورة على واقع جاهلي لدليل على طواعية تلك اللغة وقدرتها على تمثل كل جديد من الفكر والمعرفة . إن ثبات اللغة العربية ومرونتها يعزى إلى أثر رسالة الإسلام التي نزلت بتلك اللغة ، وهل من مخطط أفضل من الله جل وعلا ؟ لقد اكتملت تلك اللغة ونمت وتطورت باكتمال رسالة الإسلام وشمولها ، هذا مع العلم أنه لا يوجد ما يمنع الإضافة إلى الرصيد اللغوي العربي من منظور الإسلام ، وصدق الله العظيم لقوله ﴿ إِنَّا نَحنُ نَزَّلْنَا الذِّكرَ وإِنَّا لَهُ لحافِظُونَ ﴾ (الحجر ، آية : ٩) .

إن الناظر في أدب التخطيط اللغوي الحديث ، يجد أن التخطيط اللغوي كان انعكاساً للواقع الفكري الرأسمالي الذي ساد في هذا القرن ، والقائم على أساس تقسيم العالم إلى دول متقدمة (Developed Countries) ودول نامية (Developing Countries) من منظور اقتصادي ولغوي . لقد ساد اعتقاد لدى الغرب مفاده أن تقدم الدول النامية اقتصادياً ، واجتماعياً ، وثقافياً ، وحضارياً ، وسياسياً ، ولغوياً يقوم على أساس أن تحذو تلك الدول حذو الدول المتقدمة ، وأن التطوير (Development) يتم من خلال التحديث (Modernization) وأن التحديث يتم من خلال التغريب (Westernization) ، والتغريب هو تقليد الغرب عن طريق تبني وسائل تقدمه بما في ذلك اللغة . ولكن ما خصائص الدول النامية من وجهة نظر الغرب ؟ لقد عرفت الدول النامية بأنها ذلك الجزء من العالم الذي يعيش في أدنى سلم التطور الاجتماعي بالمقارنة مع المجتمع الغربي الصناعي المتحضر . وهي مجتمعات غير متطورة اقتصادياً لعدم تطبيق المبدأ الرأسمالي في الاقتصاد من حيث توفر : السوق الحرة ، والتنافس الحر ، ونظام الضرائب ،

والتنظيم المنطقي للدولة . وهي مجتمعات غير متطورة اجتماعياً ، وثقافياً ، بسبب قلة الحراك الاجتماعي ، وغياب المبادئ ، وهي مجتمعات غير متطورة سياسياً وذلك بسبب غياب النظام الديمقراطي وتوزيع الأدوار المؤسسية (Institutional Roles) وهكذا نجد أن هناك دولاً مركزية (Core Countries) ودولاً محيطية (Peripheral Countries) تدور في فلك الدول المركزية ، وأن حل مشكلات الدول النامية المحيطية يكمن في تغيير الأنظمة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والتربوية ، والسياسية ، بناء على تجارب ونماذج مأخوذة من الدول المتقدمة أو الدول المركزية .

وفيما يلي نجمل المعطيات والمرئيات التي سادت - بوصفها أساسيات - فكر التخطيط اللغوي في النصف الثاني من هذا القرن كما وردت في كتاب : مقدمة في التخطيط اللغوي للمؤلفة كارول إيستمان (Carol Eastman) عام ١٩٨٣م .

١ ـ في الدول النامية ، يتفوق الأفراد الذين يتمتعون بمهارات لغوية على الأفراد الذين لا يتمتعون بها ، وكذلك الأفراد المحرومون أو المعوقون في مجال اللغة لا يتقدمون اقتصادياً .

٢ ـ في الدول النامية ، تساعد معرفة الفرد للغة ذات انتشار واسع (كالإنجليزية والفرنسية) على تحسين مستوى الدخل كما ونوعاً .

٣ ـ في الدول النامية ، إذا أراد الأفراد أن يتكيفوا مع التغيرات في النمو المهني والصناعي ، فإن عليهم أن يكونوا على اطلاع ووعي بالاستعمال اللغوي ، ومعرفة باللهجات والمصطلحات التخصصية .

٤ ـ في الدول النامية ، تتطلب التجارة الدولية معرفة لغات ذات انتشار واسع .

٥ ـ في الدول النامية ، يؤدي التجانس اللغوي إلى التجانس الاجتماعي ، والمهني ، والوظيفي .

٦ ـ في الدول النامية ، نجد أن النمـو الاقتصادي الحديث سابق على النمو اللغـوي ، وأن النمو الاقتصادي ، والنمو اللغوي عمليتان متتاليتان .

٧ ـ تعد الدول المتقدمة اقتصاديـاً متقدمة لغوياً ، وتعد الدول الناميـة اقتصادياً نامية لغويـاً .

٨ ـ إذا أرادت الدول النامية أن تحل مشكلاتها اللغويـة ، فعليها أن تحذو حذو الدول المتقدمة في تجاربها .

٩ ـ النظرة الاقتصادية للتخطيط اللغوي حيث تبين ما يأتي :

أ ـ أن الارتبـاط المـادي (Instrumental Attachment) باللغـة يقـوي الارتبـاط المعنـوي ويقـود إلـى التعلـق العاطفي بها والـولاء لهـا (Sentimental Attachment) .

ب ـ تعد اللغة مصدراً من مصادر الثروة والدخل القومي المادي .

جـ ـ أن تطبيق نظرية تحليـل الكلفة والفائدة (Cost - Benefit Analysis) عند التخطيط لرسم السياسة اللغوية يعود بالفائدة والنفع الكثير .

وقبل الدخول في مناقشة هذه المعطيات ، تحسن الإشارة إلى المراحل التي يمر بها أي تخطيط حتى يحقق ذاته . فالتخطيط هو تحديد الأهداف تحديداً دقيقاً ، وتقدير الموارد واختيار السبل الأفضل لاستخدامها من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف . إنه عملية مستقبلية تستهدف تحقيق الانتقال المنظم من موقف معين في الوقت الحاضر إلى موقف آخر يفوقه قيمة في مدة زمنية لاحقة ، ويمكن توضيح هذه المراحل في الشكل الآتي (الجوهري وآخرون ، ١٩٧٦) :

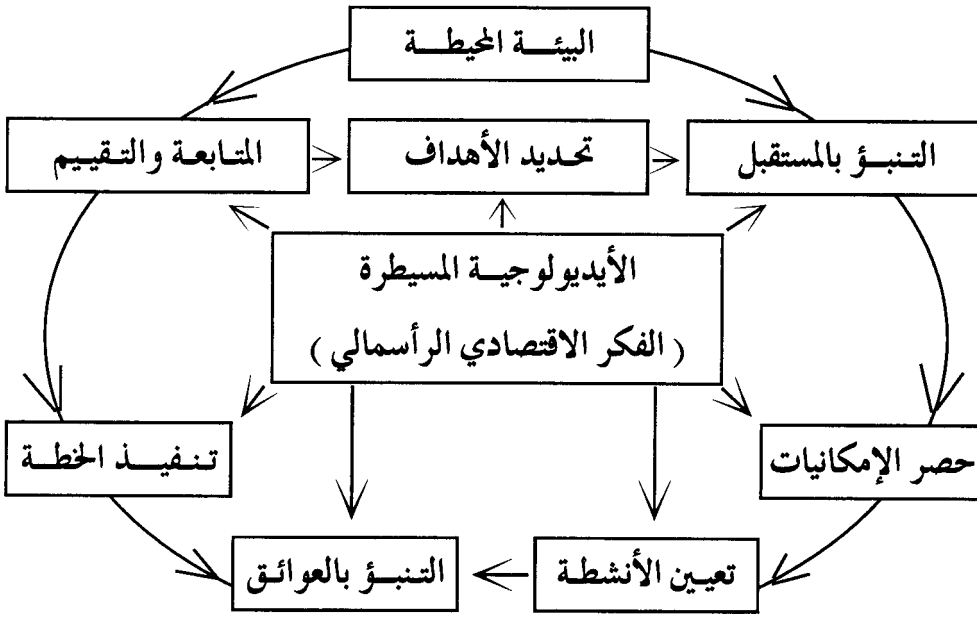

شكل (١) : مراحل التخطيط اللغوي

إن المدقق في الشكل الموضح أعلاه يمكنه أن يلاحظ أموراً عدة ، منها :

١ ـ الانسياب ، والترابط ، والتكامل بين كل العمليات والمراحل التي تجرى في العملية التخطيطية من جهة ، واتخاذها شكل دورة متحركة ومتجددة باستمرار .

٢ ـ تأثر عملية التخطيط كلها ببعدين لهما أهميتهما القصوى وتأثيرهما الكبير في اتجاه التخطيط وهما البيئة المحيطة من ناحية ، والأيديولوجية المسيطرة من ناحية أخرى ، حيث يمارس كل منهما ضغطاً معيناً (فوقياً وتحتياً) من الداخل والخارج على العملية التخطيطية فتخرج في النهاية خطة بعينها لها إطار وشكل معين . لذا نجد أن لكل تخطيط لغوي فلسفة أيديولوجية تناسب بيئات معينة .

إن الناظر في معطيات التخطيط اللغوي السابقة يجدها ضمن بيئة الفكر الاقتصادي الرأسمالي وأيديولوجيته ، حيث نرى مدى تأثر هذه المعطيات بالبيئة وبالنظرة الاقتصادية ، والنفعية ، والأدائية ، ومقاييس الربح والخسارة .

وهكذا نجد أن التخطيط اللغوي يدور في رحى الفكر الاقتصادي الرأسمالي وفلكه ضمن بيئة محيطية معينة في الدول الغربية . والأسئلة التي تثار هنا هي : هل يصلح التخطيط في الدول المتقدمة للدول النامية مع اختلاف الأيديولوجية الفكرية ، والبيئة المحيطة لكل منهما ؟ ثم هل يمكن فصل التنمية والتخطيط اللغوي عن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ؟ وهل يمكن أن يتم التخطيط اللغوي بمعزل عن الأسس الأيديولوجية ؟

٣ ـ اعتبار الخطة جـــزءاً من التخطيط ـ حيث إنها ـ الخطـة ـ إحدى مراحل العمليـة التخطيطية ذاتها . وعند هذه النقطة يحسن التمييز بين الخطة والتخطيط .

التخطيط (Planning) عمليات مستمرة من التفكير والمفاضلة والاختيار بين البدائل للوصول إلى أهداف بعينها . في حين أن الخطة (Plan) قد تنتج بدورها تخطيطاً جديداً .

أما الأسس والمبادئ التي ينبغي مراعاتها في أي تخطيط فتشمل :

الوضوح ، والواقعية ، والشمول ، والتكامل والتوازن والتنسيق ، والتدفق ، والانسياب والاستمرار ، والمرونة والتجدد ، والتنبؤ والنظرة المستقبلية .

والآن في ضوء ما سبق ، سوف ينتقل الباحث إلى تمحيص معطيات التخطيط اللغوي ونقدها وبيان مصداقيتها ، ومدى ثباتها ، بوصفها خطوطاً عريضة يسترشد بها المخططون اللغويون .

ثالثاً : دراسة مرئيات التخطيط اللغوي ونقدها

سوف يقوم الباحث بعرض هذه المعطيات واحدة واحدة ثم يقوم باختبار صحة هذه العطيات .

١ ـ في الدول النامية ، يتفـوق الأفراد الذين يتمتعون بمهارات لغويـة على الأفـراد الذين لا يتمتعون بها ، وكذلك الأفراد المحرومون أو المعوقون في مجال اللغة لا يتقدمون اقتصادياً . هنا تجب الإشارة إلى أن المقصود بالتفوق اللغوي هو إتقان لغات ذات انتشار واسع ، وليس إتقان اللغات القومية . ثم يتجلى تأثير الفكر الاقتصادي حين يتم الربط بين القدرة اللغوية ، والتقدم الاقتصادي . صحيح أن معامل الارتباط بين الكفاءة اللغوية والتقدم الاقتصادي مرتفع ، ولكن لا يصل إلى حد أن تفرض الدول المتقدمة لغاتها على الدول النامية التي تحرم من تطوير لغاتها القومية وتوسيع انتشارها . إن هذا الافتراض يتضمن تبعية لغوية من الدول النامية ، إلى الدول المتقدمة وأن اللغة هي فقط وسيلة لتحقيق تقدم اقتصادي ودر ربح مادي . إذا طبقنا هذا المبدأ على الدول العربية بوصفها من الدول النامية ، فإنه يجب إقصاء اللغة العربية لأنها لغة دول نامية غير متطورة ، وتبني لغات ذات انتشار واسع كالإنجليزية ، والفرنسية حتى تلحق بركب الدول المتقدمة . ولكن إذا رجعنا إلى حال الدول العربية إبان عهد الاستعمار ، نرى أن جهود المستعمرين كانت منصبة على إقصاء اللغة العربية ، وطمس هويتها ، وإحلال الإنجليزية ، والفرنسية محلها ، وحال المغرب العربي آنذاك خير شاهد على ذلك . إن هذا الافتراض يتضمن أن تبقى الهيمنة والسيطرة لأصحاب لغات الدول المتقدمة . ثم إذا نظرنا إلى غالبية شعوب الدول النامية ، ومنها الشعوب العربية ، نجدها شعوباً فقيرة ليس بوسعها أن تتعلم لغة أجنبية ، وهذا سيؤدي إلى حرمان أبناء الفقراء من تعلمها ، وبذا يزداد الفقير فقراً والغني غنى عن طريق تعلم اللغات الأجنبية . ثم يجب أن نتذكر أن من أهداف التخطيط اللغوي حل المشكلات اللغوية لا تعقيدها ، وهكذا نجد أن المبدأ السابق يشير إلى خلق مشكلات لغوية للدول النامية بدل حلها ، وهذا يدل على

أن الفرضية السابقة مرفوضة وغير مقبولة . إضافة إلى ذلك ، يجب أن ندرك أن معرفة اللغات ليست الوسيلة الوحيدة لإخراج الفقراء من دائرة الفقر ، ثم إن الجهل باللغات الأجنبية ليس السبب في الوضع الاقتصادي المزري الذي يعوق حياة الملايين من البشر بسبب عدم معرفتهم تلك اللغات .

إن الناظر في المبدأ السابق يجد أن التخطيط اللغوي يرفع شعاراً مضمونه : تعلم اللغات الأجنبية يغني والجهل بها يفقر . وهذا شعار يحمل في ثناياه تبعية لغوية وثقافية استعمارية . إن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية لا يمكن تجاوزها عن طريق تقديم لغات واسعة الانتشار ، بل عن طريق تغير اجتماعي يدعو إلى تغيير العلاقات بين الأفراد أنفسهم . وهكذا نرى أن المبدأ السابق يربط التخطيط اللغـوي بالتطور الاقتصادي ، وهذا ناجم عن تأثير نظريـة التحديث (Modernization) في فكر التخطيط اللغـوي في الستينيات والسبعينيات من هذا القرن . ان هذا المبدأ يساعد على استمرار الوضع الراهن كما هو دون حل لمشكلات الدول النامية لغوياً . وهكذا نجد أن تعريف المشكلة اللغوية يعتمد على فلسفة فكرية تخطيطية تختلف من بلد إلى بلد ، فالمشكلة اللغوية للدول النامية في نظر الدول المتقدمة هي إحلال اللغات الأجنبية بوصفها لغات عالمية محل اللغات الوطنية . وإذا فهمنا الأيديولوجية المسيطرة على فكر التخطيط اللغوي التي ترى أن حل مشكلات الدول النامية تأتي عن طريق التطوير ، وأن التطوير يتم عن طريق التحديث وأن التحديث هو التغريب ، فلا عجب أن نرى مثل هذه الطروح السابقة .

٢ ـ في الدول الناميـة ، تساعد معرفـة الفـرد للغة ذات انتشار واسع كالإنجليزيـة والفرنسية على تحسين الدخل كماً ونوعاً . هذا المبدأ يقيس المعرفة اللغوية بالمقياس الكمي الرقمي .

فاللغة ليست سلعة تباع وتشترى ، وليست بضاعة أو مواد صناعية يمكن صناعتها وبيعها بأسعار منافسة ، ثم إن اللغة ليست مادة خاضعة للقياس . إن هذا الإصرار في الربط بين النمو الاقتصادي والاستعمال اللغوي يعكس اتجاهاً في العلوم الاجتماعية يشير إلى أن قيمة أي علم من العلوم مرهونة بالفائدة المادية وبتحليله الكمي ، وهذا الاتجاه صدى للنظرية الرأسمالية ، في حين نجد أن اللغة لا تخضع لمثل هذه المعايير الاقتصادية ، والتحليلات الكمية ، ونظرية الكلفة والفائدة .

٣ ـ في الدول النامية ، إذا أراد الأفراد التكيف مع المتغيرات في النمو المهني والصناعي ، فإن عليهم أن يكونوا على اطلاع ووعي بالاستعمال اللغوي ، ومعرفة باللهجات والمصطلحات التخصصية . يتطلب هذا المبدأ من الأفراد في الدول النامية معرفة اللغات التي تستورد من بلاد أصحابها الآلات والمواد الصناعية ، حتى يتم استعمالها على أكمل وجه . حتى يحصل الإنسان على بضائع أفضل ، يجب أن يتقن أكثر من لغة ، هذه فرضية قابلة للأخذ والعطاء ، بدليل أن الفلاح الذي يستعمل الجرار الزراعي قد يعطي أجزاءه أسماء لا تطابق التي أعطاها إياها مخترع الآلة ، ومع ذلك يستطيع ذلك الفلاح الأمي أن يستعمل الآلة استعمالاً موفقاً . إن ربة البيت التي تستعمل غسالة من صنع أمريكي ، وخلاطاً من صنع فرنسي ، ومكنسة كهربائية من صنع ألماني ، ومنظفة السجاد من صنع روسي ، دون أن تتعلم تلك اللغات ، لدليل على أن الفرضية السابقة غير صحيحة على إطلاقها ثم لا أحد ينكر أهمية معرفة اللغة الأجنبية .

إن معرفة المصطلحات واللغات الأجنبية من قبل فريق من المختصين قد يكفي لسد هذه الذريعة ، لكن أن يصبح تعلم اللغات الأجنبية ذات الانتشار الواسع فرض عين على كل فرد يريد مجاراة الدول المتقدمة فهذا زعم خاطئ .

ثم لا عجب أن نرى في المحلات والجرائد العربية إعلانات للوظائف حيث تشترط إتقان اللغة الإنجليزية قراءة وكتابة وتحدثاً لمن أراد أن يعمل طباخاً أو حارساً أو مراسلاً . وهذا يدل على أن هذه العدوى اللغوية قد استشرت حتى وصلت إلينا من حيث ندري ، أو لا ندري . لماذا لا ينسحب هذا الشرط على اللغة العربية ؟ وفي هذا السياق يقول محمود (١٩٨٤ : ١١٧) « وليس تشجيع تعلم اللغات الأجنبية واشتراطها في بعض الوظائف في العالم العربي بالذات إلا نوعاً من التبعية ، ونوعاً من الاعتراف بأن لغة العدو والمستعمر لها في بلادنا من المكانة مالا تستحقه ، وهذا التشجيع للغات الأجنبية ليس في حقيقته إلا تبعية فكرية ثقافية ، وتغريباً ضرورياً لعدد من أبنائنا وهو في الوقت نفسه حرب للغتنا وإحلال للغة أخرى محلها ، وإخمال للغة القرآن الكريم ، غير أن كلامنا هذا لا يعني أن نرفض تعليم اللغات الأجنبية في عالمنا الإسلامي ، وإنما يعني أن تكون للعربية المكانة الأولى في العالمين العربي بالذات والإسلامي بعامة » .

٤ ـ في الدول النامية ، تتطلب التجارة الدولية معرفة لغات ذات انتشار واسع . يجب ألا ننكر أهمية اللغات الأجنبية في التجارة الدولية ، فلو أخذنا الأردن على سبيل المثال حيث غالبية سكانه من الريف والبادية ، فكم نسبة هؤلاء الذين يشتغلون بالتجارة الدولية ؟ وكم نسبة هؤلاء الذين يحتاجون إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية ؟ ثم هل كون اللغات الأجنبية ذات الانتشار الواسع هي لغات الدول المتقدمة سبباً مقنعاً لكي تكون لغات التجارة الدولية ؟ لماذا لا يعطى هذا الدور للغات القومية . لاحظ أنه عندما أصبح غالبية مستهلكي البضاعة الغربية من العرب ، بدأت الشركات المنتجة تصدر نشرات التعليمات بالعربية ، لأن المهم عندهم هو إيجاد سوق لصادراتهم ولو كلفهم ذلك إصدار تعليمات الاستعمال باللغة العربية ، فالغاية عند الدول المتقدمة تبرر الوسيلة وهذا يعكس نظرية الفكر

الرأسمالي في التعامل مع الأشياء . إذن فسواء كنا مستهلكين أو منتجين ، يجب علينا تطوير اللغة القومية تطويراً يواكب متطلبات التجارة العالمية والمحلية . وهكذا فإن دور اللغات الأجنبية مبالغ فيه ، ويجب ألا يكون على حساب دور اللغات القومية .

٥ ـ في الدول النامية ، يؤدي التجانس اللغوي (Linguistic Homogeniety) إلى التجانس الاجتماعي والمهني والوظيفي (Professional and Social Homogeniety) . لقد حددت كارول إيستمان (١٩٨٣ : ٦٤) خصائص الدول المتجانسة لغوياً والدول غير المتجانسة لغوياً كما يلي :

الدول المتجانسة لغويـاً	الدول غيـر المتجانسة لغويـاً
١ ـ مناطق صغيرة .	١ ـ مناطق واسعة .
٢ ـ كثافة سكانية عالية .	٢ ـ كثافة سكانية قليلة .
٣ ـ مجتمعات صناعية .	٣ ـ مجتمعات زراعية .
٤ ـ متحضرة ومتمدنة جداً .	٤ ـ درجة قليلة من التمدن والتحضر .
٥ ـ معدل الدخل الفردي والقومي متوسط .	٥ ـ معدل الدخل الفردي والقومي قليل .
٦ ـ متطورة اقتصادياً .	٦ ـ غير متطورة اقتصادياً .
٧ ـ كثرة عدد منسوبي الدراسات العليا .	٧ ـ قلة عدد منسوبي الدراسات العليا .
٨ ـ التجانس الديني .	٨ ـ عدم التجانس الديني .
٩ ـ مستقلة سياسياً .	٩ ـ مستقلة سياسياً حديثاً .
١٠ـ نمت وتطورت واستقرت .	١٠ـ لم تكتمل نمواً وتطوراً .
١١ـ الاستقلال الدستوري .	١١ـ نظام تسلطي .
١٢ـ القيادة الجماعية .	١٢ـ القيادة الفردية .

إن الناظر في هذه الخصائص يرى أثر الأيديولوجية المسيطرة على الفكر الرأسمالي الغربي ، ويرى أن هذه الخصائص قد وضعت من منظور اقتصادي وسياسي غربي انعكس على الوضع اللغوي ، حيث عد التقدم السياسي والاقتصادي مؤشراً للتقدم والتفوق اللغوي ، كما يرى فوقية تلك الدول على الدول النامية وهذه فرضية فيها خلط ولبس وغموض . فـإذا طبقنا الخصائص سالفة الذكر على مواقع اللغة العربيـة ، نجد أن كثيراً من هذه الخصائص لا ينطبق ، بل إن واقع اللغة العربية يجمع خصائص من تينك المجموعتين ، ولا عجب في ذلك لأن الأيديولوجية التي وصفت هذه الخصائص مختلفة عن الأيديولوجية التي تصف واقع اللغة العربية في الدول العربية بوصفها دولاً نامية .

وهذا يدل على أن التخطيط للغة العربية ولعملية التعريب ينطلق من أيديولوجية عربية إسلامية لا تتفق مع الأيديولوجية الغربية ، لذا يجب أن نأخذ مرئيات التخطيط اللغوي المتأثرة بالفكـر الرأسمالي بحذر شديد . إن ما ينطبـق على تخطيـط اللغات الأجنبية قد لا ينطبق على اللغة العربية وعملية التعريب ، آخذين بعين الاعتبار أن التخطيط اللغوي لا يقتصر على اللغة ذاتها بل يتعداه ليشمل مكانتها أيضاً .

ومن الجدير ذكره أن الناظـر في الفرضية السابقة يفهم أن التجانس لم يكن يتحقق لولا وجود لغات واسعة الانتشار كالإنجليزية والفرنسية ، ثم إن المشكلات المزعومة التي تعترض عملية التعريب واللغة العربية ـ على حد قولهم ـ تكفي لترشيح تلك اللغات الأجنبية لغات للحديث اليومي وأدوات للتعليم في العالم العربي .

يزعم بعض علماء التخطيط اللغوي الغربي أن العمل على تطوير اللغة العربية ونشر مفرداتها وتعليمها أمر مكلف اقتصادياً وفيه استهلاك للجهد والوقت ، لذا فإن استعمال لغة مثل الإنجليزية فيه توفير للجهد والمال والوقت ، ناسين أو متناسين ما للتعلم

باللغة القومية من فوائد علمية ، وتربوية ، واجتماعية ، واقتصادية ، وسياسية . يجب ألا يغيب عن البال أن التجانس اللغوي لدى علماء التخطيط اللغوي الغربي هو تبني لغات ذات انتشار واسع وعلى وجه التحديد الإنجليزية والفرنسية . لذا ، فإن الاعتقاد بأن التجانس اللغوي يتحقق من خلال إحلال لغات أجنبية محل اللغات القومية هو زعم مرفوض جملة وتفصيلاً ، حيث لا يتحقق التجانس إلا باللغة القومية للوطن والدولة ، وهذا الزعم قد وضع ليجعلنا نلهث وراء الغرب حتى في مجال اللغة . يقول الرسول الكريم « لتركبن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر ، وذراعاً بذراع ، وباعاً بباع ، حتى لو أن أحدهم دخل جحر ضب دخلتم ، وحتى لو أن أحدهم ضاجع أمه بالطريق لفعلتم » أخرجه البخاري ومسلم (الألباني ، ١٩٧٩ : ٣٣٤) .

يجب ألا يغرب عن الذهن أن مخططي اللغة قد بهرجوا فوائد التجانس اللغوي المتحقق من خلال استعمال لغات أجنبية كالإنجليزية ، حتى ينخدع المضللون ويصبحوا دعاة لهم ، وتحارب اللغات القومية من قبل أبناء جلدتها . يقول العالم (فشمان) (١٩٦٨ : ٦٠) إن البلاد المتجانسة لغوياً تكـون متقدمة اقتصادياً ، ومتحضرة مادياً وعلمياً ، ومستقرة سياسياً وفكرياً ، وأكثر تنظيماً وديمقراطية . وهنا يجب أن نبين بأن هناك نوعين من التجانس اللغوي . النوع الأول وهو الذي يتحقـق من خلال اللغة القومية ، والنوع الثاني وهو الذي يتحقق من خلال اللغات الأجنبية ، وهذا يلاحظ في بلاد تكثر فيها اللغات واللهجات المحلية كالهند مثلاً ، مما يضطرها لتبني اللغة الإنجليزية ذات الانتشار الواسع لغـة للتفاهم والتخاطب والتجارة الدولية . والسؤال المطروح الآن هو : أي النوعين أفضل ؟ والجواب بلا شك ولا ريب هو النوع الأول . إذ هل يعقل أن تكون هذه الفوائد التي ذكرها (فشمان) هي نتاجات مباشرة للنوع الثاني ؟ أو أنها وعود وآمال منتظرة لمستعملي اللغات الأجنبية سواء الإنجليزية أو الفرنسية ؟

إن الفرضية السابقة تشير إلى علاقة سببية بين التجانس اللغوي المتحقق عن استعمال اللغات الأجنبية ، والاستقرار السياسي والفكري ، والثقافي ، والحضاري ، والاقتصادي . وهذه الفرضية قد تكون إحدى المغالطات المنطقية (Logical Fallacies) التي تخدم أهداف من هم وراء نشر الإنجليزية بوصفها لغة اتصال عالمي ، حيث يرى علماء التخطيط اللغوي الذين تـأثروا بالفكـر الرأسمالي أن التحديث (Modernization) يؤدي إلـى التغريب (Westernization) وأن التغريب يـؤدي إلـى التجانس اللغـوي (Linguisitc Homogeniety) وأن التجانس اللغوي يؤدي إلى الاستقرار السياسي ، والاقتصادي ، والحضاري ، والثقافي . إن التجانس اللغوي قد يكون نتيجة لتكاتف عوامل عدة وليس سبباً لها .

٦ ـ في الدول النامية ، نجد أن النمو الاقتصادي الحديث سابق على النمـو اللغوي ، وأن النمو الاقتصادي ، والنمو اللغوي عمليتان متتاليتان . إن الحاجة إلى بناء المصطلحات ، وتوليد المفردات التي تواكب النمو الاقتصادي تجعل تبني لغات أجنبية ذات انتشار واسع أمراً لا مفر منه ، بدلاً من تطوير اللغات القومية والوطنية . إن الناظر في هذه المقولة يدرك أن النمو اللغوي والاقتصادي لا يتبع كل منهما الآخر لسبب يسير هو أن النمو اللغوي لا يخضع للقياس الكمي ، والنوعي ، ولا لنظرية القيمة كالنمو الاقتصادي . ثم إن الاعتقاد بأن جاهزية اللغة الأجنبية أوفر مادياً ، وجهداً ، ووقتاً من تطوير اللغة القومية أمر غير مقنع ، ومرفوض علمياً ، وقومياً ، ووطنياً . وبالإضافة إلى ذلك ، إن الادعاء بأن اللغات ذات الانتشار الواسع أكثر قدرة على استيعاب التفجر المعرفي يشير إلى التفاضل والتمايز بين اللغات ، وهو أمر لا تقره المدارس اللغوية . إن علم اللغويات الحديث يشير إلى أن كل لغة قادرة لغوياً على التعبير ونقل الأفكار وحفظ التراث ، وأن فكرة فوقية اللغات وأفضليتها اعتقاد خاطئ . إن الحكم

على كفاءة لغة ما من منظور يرى ملاءمة قدرة مفرداتها على استيعاب المصطلحات العلمية هو حكم من منظور فكري غربي ينادي بإحلال اللغات الأجنبية محل اللغات القومية لعجزها عن مواكبة التقدم الاقتصادي . ومرة أخرى نرى دعوة صريحة لتبعية لغوية فرضتها أيديولوجية غربية هدفها السيطرة والهيمنة حتى تبقى تلك الدول النامية تدور في فلكها وتبقى سوقاً لاستهلاك منتجاتها . حيث نجد أن الدول المتقدمة في ظل هذه المنظومة الفكرية ترى أن اللغة سلعة غالية ولا بد من إيجاد سوق لاستهلاكها ، ولا يوجد سوق أفضل من الدول النامية . وهذا ليس بغريب ، لأن الأيديولوجية المسيطرة على فكر التخطيط اللغوي الغربي تؤمن بأن السبيل الوحيد لتطوير الدول النامية هو التغريب (Westernization) والتغريب ليس فكرياً وتكنولوجياً فقط بل لغوياً أيضاً وهذا المنحى يخالف الهدف الذي من أجله قام علم التخطيط اللغوي لحل المشكلات اللغوية . فالحكم بأن اللغة إذا كانت غير قادرة على استيعاب المخترعات العلمية أو غيرها وجب التخلي عنها وتبني اللغة الإنجليزية ذات الانتشار الواسع هو حكم غربي متحيز .

٧ ـ تعد الدول المتقدمة اقتصادياً متقدمة لغوياً ، وتعد الدول النامية اقتصادياً نامية لغوياً . يقول يرنود (Jernudd, 1977 : 41)

" It is commonplace in our time and our society to divide nations into categories of ' developing' and ' developed' . Writings on Language tend to follow this division and discuss Language development within them, as though they were polar types, the one leading into the other . The so called ' developing ' nations may not have institutions that are materially the same as those of the ' developed ' nations ... "

إن الربط بين تقدم الاقتصاد ، وتقدم اللغات ، وتقدم الدول أمر فيه كثير من المغالطات المنطقية . فلو أخذنا اللغة العربية مثالاً لهذا الربط ، نجد أن الأمر لا ينطبق عليها إطلاقاً . صحيح أن الدول العربية تعد ضمن زمرة الدول النامية اقتصادياً ، لكن اللغة

العربية لا يمكن أن تعد في اللغات النامية أو البدائية . وهذا يثبت زيف الربط المزعوم بين تقدم الاقتصاد واللغات والدول . فإن صلح هذا الربط في بلاد تزامن فيها التقدم الاقتصادي واللغوي ، فلا يصلح ذلك بالنسبة للغة العربية التي يشهد القاصي قبل الداني برقيها ، واكتمال نموها النحوي والصرفي ، وتطورها عن طريق النحت ، والاشتقاق ، والصرف ، والقوالب التركيبية (Molds) المعروفة لنحت الجديد من المفردات وبنائها .

يجب أن نذكر هنا أن معايير تقدم اللغات تقاس بخصائص لغوية معيارية وليس بمقاييس اقتصادية . يذكر قارفن (Garvin, 1959) خصائص اللغات المعيارية الفصيحة (standard Language) كما هي موضحة في الشكل التالي :

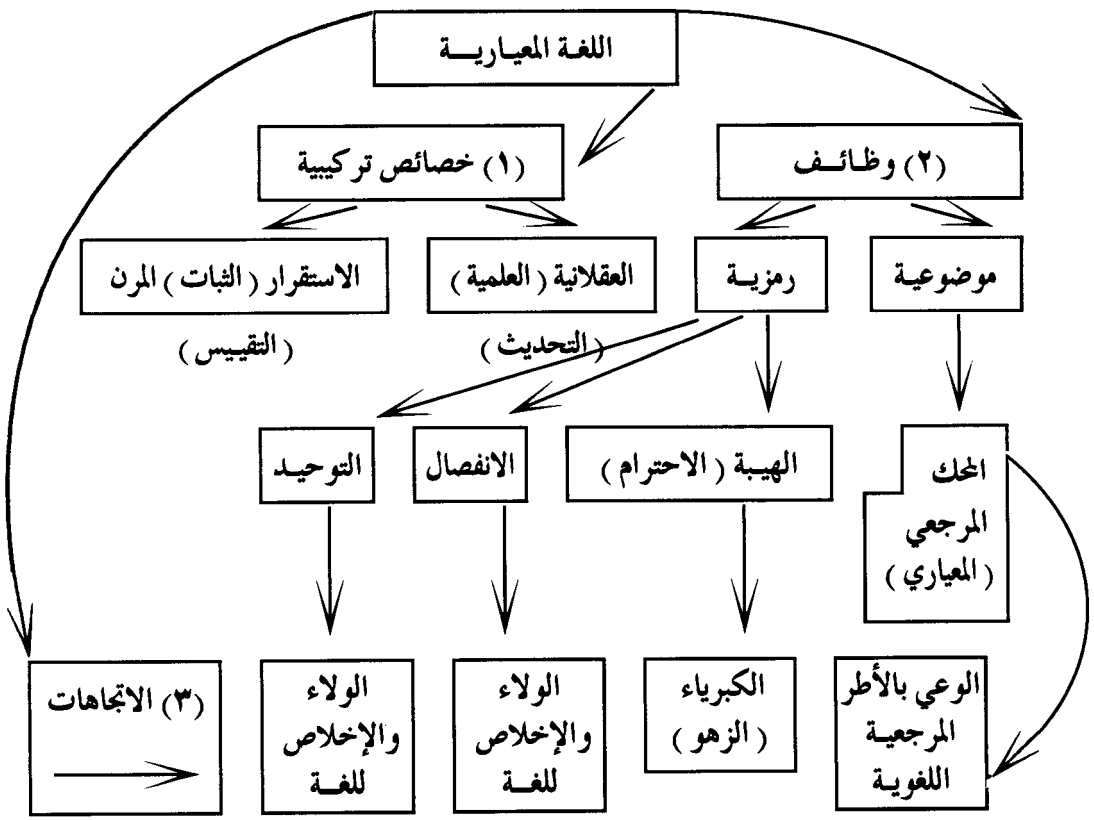

شكل (٢) : خصائص اللغة المعيارية

يبين الشكل السابق أن اللغة المعيارية الفصيحة هي شكل لغوي مؤطر مقيس مقعد ، يمتاز بالخصائص الآتية :

١ ـ خصائص تركيبها (Structural Properties) تتميز بالثبات والمرونة (Flexible stability) والعلمية والدقة (Intellectualization) في وصف ما يستجد من ظواهر تستوعبها اللغة .

٢ ـ وظائف (Functions) رمزية (Symbolic) كتوحيد الأمة (Unification) وانفصالها وتميزها عن غيرها من الأمم ، وغرس الهيبة والاحترام (Prestige) في نفوس مستعمليها ، ووظائف موضوعية (Objective) كإيجاد محكات وأطر مرجعية (Frame of Reference) يحتكم إليها .

٣ ـ تكوين الاتجاهات وبناؤها (Attitudes) كالولاء للغة أو البراء منها والشعور بالكبرياء أو الزهو بها (Pride) ، وتنمية الوعي بالأطر المعيارية المرجعية (Awareneness of Norm) .

وهكذا نجد أن اللغة المعيارية هي تلك التي لها خصائص تركيبية منطقية مرنة قابلة للتحديث والتطوير تؤدي وظائف رمزية ، وموضوعية ، وتولد اتجاهات فكرية ، واجتماعية ، ونفسية نحو تلك اللغة . إن المتفحص لهذه الخصائص يجدها تنسجم انسجاماً كاملاً مع خصائص اللغة العربية .

ومن الجدير ذكره أن دراسة خصائص اللغة العربية كانت محط أنظار علماء اللغة في الشرق والغرب لما لها من أثر في بناء النظرية اللغوية القديمة والحديثة . وهذا يجعلها في مصاف اللغات المتقدمة ، لا كما يعتقد منظرو التخطيط اللغوي الغربي . وفي هذا المجال يذكر كارم غنيم (١٩٨٩ : ٤٤ ـ ٥٥) الخصائص التالية للغة العربية : كونها لغة القرآن ، والوضوح ، والسهولة ، والمرونة ، والتطور ، والتنظيم ، والاقتصاد

والإيجاز ، وتوفر وسائل النمو العقلي كالاشتقاق ، والإلصاق ، والمنطقية . ويضيف الأمير ناصر الدين (١٩٦٨ : ١٣ - ١٧) « أن اللغة العربية هي لغة الأعاجيب في وضعها المحكم وتنسيقها الدقيق ، فمن استطاع أن يستجلي غوامضها ، ويستقري دقائقها ، ويلم بما هنالك من حكمة ، وفلسفة ، وبيان للدقائق ، وأسبابها المنطبقة على العقل والمنطق استيقن أن العربية قد وضعت بإلهام من المبدع الحكيم جلت قدرته ، فالمحدث عنها كالمحدث عن السماء وكواكبها ، وبروجها ، ونظامها الفلكي ، يذكر الأقل ويند عنه الأكثر ، أو كالمحدث عن البحر الجياش الغوارب الدائم الجزر والمد ، يقول شيئاً وتفوته أشياء » .

٨ - إذا أرادت الدول النامية أن تحل مشكلاتها اللغوية ، فعليها أن تحذو حذو الدول المتقدمة . إن اختلاف البيئات والأيديولوجيات المسيطرة على عمليات التخطيط اللغوي بين الشرق المسلم ، والغرب النصراني ، يبين أن ما يصلح للدول المتقدمة قد لا يصلح للدول النامية . لقد تبين لنا أن لكل دولة أيديولوجية تحكم مسار التخطيط اللغوي وفلسفته . فمثلاً نشر اللغة العربية وتطويرها مبني على فكر إسلامي تكون فيه اللغة وسيلة وغاية لنشر رسالة الإسلام وليس فرض الهيمنة اللغوية على غيرها من اللغات . إن الفلسفة التي تحكم عملية التعريب بوصفها ظاهرة تخطيط لغوي قد سمحت ببناء المصطلحات العربية وتوليدها ، ولم تنظر إلى اللغة العربية نظرة مقدسة لا تسمح بتطويرها وتنميتها وتحديثها . إذن ، فإن اختلاف فلسفات التخطيط اللغوي بين دولة ودولة يؤدي إلى تباين في مرئيات التخطيط اللغوي ومعطياته ، ومبادئه . إن اعتبار بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من الدول المتقدمة اقتصادياً ولغوياً ، لا يعني أن تتبنى الأردن ، بوصفها دولة نامية ، اللغة الإنجليزية ذات الانتشار الواسع حتى تصل إلى مصاف تلك الدول المتقدمة . إن إحلال اللغات الأجنبية محل اللغات القومية في الدول النامية لا يؤدي إلى تقدمها ، لتباين البيئات والأيديولوجيات .

٩ ـ النظرة الاقتصادية للتخطيط اللغوي ، حيث تبين ما يلي :

أ ـ يقوي الارتباط المادي باللغة الارتباط العاطفي والمعنوي بها .

ب ـ تعد اللغة مصدراً من مصادر الثروة كغيرها من المصادر الطبيعية التي يجب استغلالها لزيادة الدخل القومي .

جـ ـ إن تطبيق نظرية تحليل الكلفة والفائدة عند التخطيط لرسم السياسة اللغوية يعود بالفائدة والنفع الكثير .

يقول روسي ـ لاندي (Rossi - Landy, 1974 : 1929) إننا نجد أنفسنا منشغلين بهذه اللغة وبوسائلها ، ويبدو المجتمع اللغوي سوقاً كبيراً ، فيه الكلمات ، والجمل ، والمصطلحات ، سلعاً تجارية ترتفع وتنخفض كما ترتفع وتنخفض السلع التجارية .

وهكذا نرى أثر النظرة الاقتصادية في توجيه مرئيات التخطيط اللغوي برغم صعوبة تطبيق المعايير الاقتصادية الكمية على اللغة بوصفها عنصراً له قيمة معنوية لا تقاس بالمقاييس الاقتصادية . إن المنظور الاقتصادي للغة يهتم بالأرباح والخسائر المادية المترتبة على اتخاذ قرار يؤدي إلى تغير لغوي ، كتعريب التعليم العلمي الجامعي في بعض البلاد العربية . وكذلك نظرية الكلفة والقيمة ذات البعد الاقتصادي تمكن المخطط اللغوي من معرفة مدى الربح والخسارة عند اتخاذ قرار يتعلق باختيار لغة ما لغرض ما في زمن ما في مكان ما ولناس ما . حيث إن هناك مشكلات لغوية وغير لغوية متعددة ، وهناك حلول متعددة ، ولكن جدوى هذه الحلول مرهونة بنظرية الكلفة والفائدة التي تدرس كم يكلف اختيار لغة ما من ناحية اقتصادية ، وكم تكون الخسارة المرافقة لذلك القرار آخذين بعين الاعتبار بعد الزمان المنتظر لحل مشكلة ما .

يقول ثوربيرن (Thorburn, 1971 : 258) إن نظرية تحليل الكلفة والفائدة تهدف إلى تحديد الفروق ، وحسابها ، وتقويمها في الاختيارات لحل مشكلة لغوية ، بمعنى آخر ، أي الاختيارات أقل تكلفة ، وأكثر فائدة من تلك التي يتم اختيارها . لهذا تهتم نظرية تحليل الكلفة والفائدة بدراسة ما يلي :

١ ـ معرفة المدخلات (Inputs) .

٢ ـ معرفة العمليات (Processes) .

٣ ـ معرفة المخرجات (المنتجات) (Outputs) .

٤ ـ قياس النتائج من منظور اقتصادي (Evaluation of Results) .

ولتوضيح ما سبق نأخذ مثالاً الاختيار بين تعريب المواد العلمية في الجامعات أو تدريسها بلغة أجنبية كالإنجليزية ، فالاختيار بين التعريب والتغريب يتوضح فيما يلي :

١ ـ المدخلات وتشمل :

أ ـ الكلفة الاقتصادية المترتبة على التدريس باللغة الأجنبية كالإنجليزية .

ب ـ الكلفة الاقتصادية المترتبة على التدريس باللغة العربية بعد التعريب .

جـ ـ عند حساب الكلفة المادية يؤخذ بعين الاعتبار حساب الزمن المطلوب لتحقيق أ و ب وتحويل قيمة الزمن إلى قيمة كمية مادية .

٢ ـ العمليات وتشمل :

أ ـ المباشرة في تدريس المواد العلمية باللغة الإنجليزية وهو الوضع القائم الآن في أغلب الدول العربية باستثناء سورية .

ب ـ المباشرة بتدريس المواد العلمية باللغة العربية .

جـ ـ رصد المشكلات التي تواجه المخططين اللغويين عند تنفيذ الخطتين .

٣ ـ المخرجات وتشمل :

أ ـ التحصيل والمعرفة الناتجين عن التدريس باللغة العربية .

ب ـ التحصيل والمعرفة الناتجين عن التدريس باللغة الإنجليزية .

٤ ـ تقويم المنتجات وتشمل :

أ ـ الفوائد المترتبة على التعلم باللغة العربية كتحقيق الوحدة الوطنية ، ومبدأ تكافؤ الفرص بين الخريجين ، وإغناء الثقافة الوطنية والقومية (انظر الصيادي ، ١٩٨٥ ، شاهين ١٩٨٦ ، غنيم ، ١٩٨٩) .

ب ـ الفوائد المترتبة على التعليم باللغة الأجنبية كالإنجليزية ، كالحصول على فرص عمل أكثر لاتساع انتشار تلك اللغة ـ ومتابعة الدراسات العليا في البلاد الأجنبية ، والاطلاع على ما ينشر من علوم ومعارف في الدوريات والمجلات العلمية المنشورة باللغة الإنجليزية ، وغير ذلك من الفوائد .

إن المتفحص لتقويم المنتجات يجد صعوبة في إعطاء قيمة رقمية وكمية للفوائد المعنوية لكل من التعريب أو التغريب ، ثم من يملك قرار إعطاء قيم رقمية لهذه الفوائد ؟ إذ سوف تختلف هذه القيم فيما لو أعطيت حسب التوجه الفكري لأصحاب قرار إعطاء القيم ، فإنماء التراث القومي بتجدد البنى العربية قد لا يثمن بالدولارات عند أحدهم ، وفي الوقت نفسه قد لا يساوي شيئاً عند آخرين .

يدعي أصحاب نظرية تحليل الكلفة والفائدة أنه بالإمكان أن نقدر تكلفة مشروع تبني لغة أجنبية ، ومشروع التعريب أو تبني لغة وطنية ، حيث تحسب كلفة تدريب المختصين وتوفير الجهاز الإداري الفعال اللازم لتنفيذ الخطة . ومما يجب ذكره أن الأمور المادية يمكن تخمين قيمتها ، ولكن كيف يمكن أن نخمن قيمة تحقيق الوحدة الوطنية وإغناء الثقافة القومية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص مادياً ؟ من هنا نرى أثر الفكر الاقتصادي الرأسمالي في توجيه مرئيات التخطيط اللغوي وعندها فلا نعجب لهيمنة النظرة الاقتصادية ، وسيطرتها على عقول المخططين اللغويين في القرن العشرين ، فاللغة قيمتها بقيمة الربح المادي الذي تدره على مستعمليها ، وذلك الربح المادي للغة يجعلها مصدراً من مصادر الثروة العزيزة ، وهذا الشعور يولد انتماء وولاء متميزين .

الخلاصـــــة :

في أي علم من العلوم تشكل المعطيات والمسلمات النظرية أساساً يرتكز عليه ذلك العلم ، فإذا صحت وصلحت هذه المسلمات ، صح العلم القائم عليها . وهكذا رأينا أن بعض المسلمات والبديهيات التي بني عليها التخطيط اللغوي خاطئة وغير صحيحة ، لأن المرتكزات التي قامت عليها غير صحيحة . لقد رأينا أن هناك دعامتين أساسيتين للتخطيط اللغوي هما : البيئة التي يجرى فيها التخطيط ، والفكر الذي يدور بفلكه .

لقد رأينا أن البيئة التي استخلصت منها البديهيات السابقة هي بيئة الدول الغربية المتقدمة ، وأن الفكر المهيمن هو الفكر الاقتصادي الرأسمالي . ولذا رأينا أن ما يصلح لبيئة الدول المتقدمة لا يصلح لبيئة الدول النامية ، وأن فلسفة الفكر الغربي قد ولدت اتجاهات في فكر التخطيط اللغوي لا تناسب الدول النامية . وهكذا فقد ظنت الدول المتقدمة اقتصادياً أن تحضير الدول النامية وتطويرها يتم عن طريق التغريب (Westernization) ، وأن التغريب يتم عن طريق تقليد تلك الدول اقتصادياً ، وإحلال لغاتها محل اللغات القومية في الدول النامية . وهكذا رأينا أن المغالطات في تلك المرئيات قد نتجت عن طريق ربط التقدم الاقتصادي باللغة ، وظن المخططون اللغويون أن المكاسب الاقتصادية في الدول المتقدمة قد نتجت بسبب تبني لغات ذات انتشار واسع ، وهذه العلاقة السببية بين التقدم الاقتصادي واللغة هي التي أوقعتهم في كثير من المغالطات . ولم يقتصر هذا الأمر على ذلك ، بل تعداه إلى الزعم بأن الدول المتقدمة اقتصادياً عدت متقدمة لغوياً أيضاً ، والدول النامية اقتصادياً عدت نامية لغوياً .

إن الفرق بين الدول المتقدمة والنامية قد انسحب على اللغات وهذا غير صحيح ، كما رأينا الحال بالنسبة للغة العربية ، لذا فإن اعتبار أن الدول النامية تتمتع بلغات نامية ، وأن الدول المتقدمة تتمتع بلغات متقدمة ، مغالطة منطقية جسيمة . وبتلك المعايير يستدل الدارس على خطأ أن اللغـة العربية لغة نامية لأن أصحاب اللغة يقعون في دائرة

الدول النامية ، في حين يجب أن نعلم أنه إذا ضعف العرب وركنوا إلى الخمول العلمي فلا يعني هذا بأي حال أن اللغة العربية في حد ذاتها نامية ؛ بمعنى كونها قاصرة وعاجزة عن تلبية حاجات المجتمع ، لأن المجتمع العربي أصبح مجتمعاً مستهلكاً يستورد الأفكار واللغات الأجنبية والمصطلحات كما يستورد النعال والملابس . إذن ، فالعيب والقصور ليس في اللغة العربية بل يكمن في أهل اللغة ، إذ كيف نملك إطلاق المسميات على أشياء من غير صنعنا وإنتاجنا ؟ وهل يملك تسمية الابن غير أبيه أو ولي أمره ؟ ولكن إذا كان الأب أو ولي الأمر جاهلاً فلنتوقع ما شاء من التسميات الغريبة ؟ مثل « جحيش » و « دبيس » و « كديش » وغير ذلك من الأسماء المنفرة . إذ إن الوعي اللغوي والفكري الإسلامي ينعكس انعكاساً إيجابياً ليس فقط على اختيار الأسماء الحسنة بل على تطوير اللغة العربية وتنميتها .

ثم رأينا أن تطبيق نظرية تحليل الكلفة والفائدة يجعل من اللغة مادة أو وسيلة تقاس وتعطى قيماً كمية ورقمية تشير إلى ربح أو خسارة ، في حين نجد أن قيمة اللغة لا تقاس بالأوزان الكمية ولا تقدر قيمتها بالأثمان النقدية المعروفة ، فقد يبذل المرء روحه رخيصة في سبيل لغته . لقد رأينا أن الطلبة الأسرائيليين في معهد (التخنيون) في فلسطين المحتلة قد تظاهروا وطالبوا رئاسة الجامعة أن يدرسوا باللغة العبرية بدلاً من الإنجليزية برغم سهولة الإنجليزية وصعوبة العبرية .

إن بناء معطيات التخطيط اللغوي على خلفية اقتصادية أدى إلى تكوين نظرية نفعية للغة ، جعلتها كأي أداة تهترئ وتصلح ، وترمى إذا لم تكن ذات جدوى . ثم إن التبريرات لاستعمال لغات أجنبية ذات انتشار واسع في الدول النامية ، من حيث إنها أقل تكلفة ، وإنها سبب في التقدم الاقتصادي والعلمي أمر غير مقبول ومرفوض جملة وتفصيلاً .

وهذه التبريرات تجعل من التخطيط اللغوي علماً ينادي بالتبعية اللغوية وهو بذلك يزيد المشكلات اللغوية تعقيداً بدلاً من حلها . ومما يجب ذكره أن التبعية اللغوية صورة وشكل من أشكال الغزو الفكري .

وفي هذا السياق يذكر محمود (١٩٨٤ : ٩ ـ ١٠) أن « الغزو الفكري هو أن تزاحم لغة الغالب لغة المغلوب فضلاً عن أن تحل محلها أو تجاريها بإحياء اللهجات العامية ، والإقليمية ، وما دام الإنسان لا يفكر إلا باللغة ـ كما يجمع على ذلك العلماء ـ فإن إضعاف لغة أمة هو إضعاف لفكرها ، وإحلال لغة أمة محل لغة أمة هو إجبار للأمة المغلوبة على أن تفكر كما تفكر الأمة الغالبة وأن ترى من العادات والتقاليد مثل ما ترى صاحبة اللغة الغازية ، وما سكتت أمة غازية في تاريخنا المعاصر عن لغة أمة مغزوة ، وإنما تخطط لحربها بنفس الضراوة التي تخطط بها للاستيلاء على مقدراتها الاقتصادية ، وليست الصورة الماثلة أمامنا في كثير من بلدان العالم الإسلامي ، وفي كثير من بلدان العالم النامي ببعيدة عن الأذهان » .

وخلاصة القول أن التخطيط اللغوي يجب ألا تبنى مسلماته على تجارب دول دون أخرى ، ويجب أن يأخذ بعين الاعتبار كذلك اختلاف البيئات والأيديولوجيات السائدة في مختلف البلدان حتى تقوم تلك المعطيات على أسس صحيحة .

المراجـــع العـربيـــــة

١ ـ القرآن الكريم ، سورة الحجر .

٢ ـ الألبانـــي ، محمد ناصر الدين (١٩٧٩) . سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها . الكويت : الدار السلفية .

٣ ـ الجوهـــري ، عبدالهادي وآخـــرون (١٩٨٦) . دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل إسلامي . جامعة القاهرة : مكتبة نهضة الشرق .

٤ ـ السيد ، محمود (د. ت) في قضايا اللغة التربوية . الكويت : وكالة المطبوعات .

٥ ـ الصيادي ، محمد المنجـي (١٩٨٥) . التعـريب وتنسقه في العالم العـربي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

٦ ـ المبـارك ، مازن (١٩٧٣) . اللغة العربيـة في التعليـم العالي والبحث العلمـي . بيروت : مؤسسة الرسالة .

٧ ـ أنيس ، إبراهيم (١٩٧٠) . اللغة بين القومية والعالمية . القاهرة : دار المعارف .

٨ ـ بنت الشاطئ ، عائشة (١٩٧١) . لغتنا والحياة . القاهرة : دار المعارف .

٩ ـ شاهين ، عبدالصبور (١٩٨٥) . « قدرة العربيـة على استيعاب علوم العصر » ، الأمة ، ع . ٦١ .

١٠ـ شاهين ، عبدالصبور (١٩٨٦) . العربيـة لغـة العلوم والتقنية . القاهـرة : دار الاعتصام .

١١ـ عطار ، أحمد عبدالغفور (١٩٧٩) . دفاع عن الفصحى . جدة : دار الشروق .

١٢ـ غنيم ، كارم (١٩٨٩) . « اللغة العربية والنهضة العلمية المنشودة » عالم الفكر ، م . ١٩ ، ع . ٤ ، ص ص ٣٧ - ٨٠ .

١٣ـ فيصل ، شكري (١٩٨٧) . « التحدي اللغوي » ، التحديات الحضارية والغزو الثقافي . الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج .

١٤ـ محمود ، علي عبدالحليم (١٩٨٤) . « أضواء على مفهوم الغزو الفكري » ، في الغزو الفكري والتيارات المعادية للإسلام . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

١٥ـ ناصر الدين ، الأمير نديم (١٩٦٨) . دقائق العربية . بيروت : مكتبة لبنان .

١٦ـ وافي ، علي عبدالواحد (١٩٨٣) . اللغة والمجتمع . الرياض : عكاظ .

REFERENCES

1 . Chejen, Anwar. (1969) . The Arabic Language : its Role in History. Minneapolis : University of Minnesota Press.

2 . Eastman, Carol. (1983) . Language Planning : An Introduction . Chardler and Sharp Publishers, Inc.

3 . Das Gupta, J. and Charles Ferguson. (1977) . " Problems of Language Planning " in Rubin, Jernudd, Das Gupta, Fishman and Ferguson, eds. (1977) . Language Planning Processes . The Hague : Mouton .

4 . Ferguson, Charles. (1968) . " Language Development ", in Fishman, Ferguson, and Das Gupta, eds. (1968), PP. 27 - 35 .

5 . Fishman, Joshua . (1968) . " Some Contrasts Between Linguistically Homogeneous and linguistically Heterogeneous Politics ". in Fishman, Ferguson, and Das Gupta, eds. (1968), pp. 53 - 68 .

6 . Fishman, Joshua . (1973). " Language Modernization and Planning in Comparison with Other Types of National Moderniztion and Planning ". Language in Society, Vol. 2, No. 1.

7 . Fishman, Joshua, ed. (1974). Advances in Language Planning . Mouton.

8 . Fishman, Joshua, Charles Ferguson, and Jyotirindra Das Gupta, eds. (1968) . Language Problems of Developing Nations . John Wiley and Sons .

9 . Gallagher, Charles, (1971) . " Language Reform and Social Modernization in Turky ", in Rubin and Jernudd, eds. (1971) . Can Language Be Planned ? East West Center, Honolulu : University of Hawaii Press.

10 . Garvin, Paul . (1959). " The Standard Language Problem : Concepts and Methods ", Anthropological Linguistics, Vol. 1, No. 3, PP. 28 - 31 .

11 . Haugen, Einar. (1959) . " Planning for a Standard Language in Modern Norway ", Anthropological Linguistics, I. pp. 8 - 21 .

12 . Haugen, Einar (1965) . " Construction and Reconstruction in Language Planning : Ivar Aasen's Grammar ", Word Vol. 21, No. 2, pp. 188 - 207 .

13 . Haugen, Einar, (1966) . " Linguistics and Language Planning ", in Haugen (1972) pp. 159 - 190 .

14 . Nahir, Moshe . (1977) . " The Five Aspects of Language Planning " Language Problems and Language Planning . Vol. I, No. 2, pp 107 - 124 .

15 . Neustupny', Jiri (1970) . " Basic Types of Treatment of Language Problems ". in Fishman, ed. (1974), pp. 37 - 48 .

16 . Rossi - Landy, Ferrucio (1974) . " Linguistics and Economics ", in Sebeok, ed. (1974) . pp. 1789 - 2012 .

17 . Rubin, Joan. (1971). " Evaluation and Language Planning ". in Rubin and Jernudd, eds. (1971) Can Laguage Be Planned ? East West center, Honolulu : University of Hawaii Press .

18 . Rubin, Joan and Bjorn Jernudd, eds. (1971) . Can Language Be Planned ? Sociolinguistic Theory and Practic for Developing Nations . East - West Center Press .

19 . Rubin, Joan, Bjorn Jernudd, Jyotirindra Das Gupta, Joshua Fishman, and Charles Ferguson, eds. (1977) . Langague Planning Processes . Mouton .

20 . Sebeok, Thomas, ed. (1974) . Current Trends in Linguistics 12. Mouton .

21 . Tauli, Valter (1968) . Introduction to a Theory of Language Planning . Uppsala : Universtiy of Uppsala .

22 . Thoruburn, Thomas (1971) . " Cost - Benefit Analysis in Language Planning ", in Rubin and Jernudd, eds. (1971), pp. 253 - 262 .